بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

لم يكن التّقسيم حلاً قط

(مترجم)

الخبر:

يبدو أنّ النظام قد قرّر المضي قدماً في إجراء استفتاء حول إنشاء محافظات جديدة، متجاهلاً الجدل الحادّ حول هذه المسألة. وكان وزير الشؤون البرلمانية قد صرّح سابقاً بأنّ الاستفتاء على هذه القضية سيُجرى؛ ويقول وزير الدفاع الآن إن العملية من المرجح أن تبدأ مطلع العام المقبل. (صحيفة داون)

التعليق:

تزايدت المطالبات بإنشاء محافظات جديدة في باكستان بين الحين والآخر، مدفوعةً بعوامل مختلفة، منها الهويات العرقية، والتوزيع غير العادل للموارد، والتخلف المجتمعي والاقتصادي لبعض المناطق. في السابق، كان يُنظر إلى هذه المطالبات على أنها ردّ فعل من المناطق المهمشة على الظلم الذي تتعرّض له. وقد مثّلت وسيلةً للضغط على الحكومة ولفت الانتباه إلى مظالم المناطق التي تمّ تجاهلها تاريخياً. إلا أن المطلب الأخير الذي أطلقه محسن نقوي قوبل بردود فعل متباينة من الأحزاب السياسية، ما أضفى على النقاش بُعداً سياسياً جديداً. ففي الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح إجراء استفتاء شعبي ليقرّر الشعب ما إذا كانت باكستان بحاجة إلى محافظات جديدة أم إلى هيكل إداري مختلف. وبذلك، أدخل الرأي العام في النقاش، محولاً الشعب فعلياً إلى أداة في صراع سياسي أوسع.

إن الدافع الحقيقي وراء هذه الخطوة هو الجشع، ويتمحور حول توطيد السلطة، والسيطرة على الموارد الطبيعية، والهندسة السياسية، والتوسّع البيروقراطي، وهذا هو سبب استياء الأحزاب السياسية الرئيسية وتلقيها انتقادات علنية منها. لقد شهدنا تدمير إقليم السند تحت وطأة حزب الشعب الباكستاني، والسبب وراء احتجاجات بيلاوال الشرسة ضدّ هذه الأقاليم والاستفتاء المقترح هو احتمال فقدانه السيطرة التي يمارسها منذ سنوات تحت رعاية والده وحلفائه. تلتزم قيادة الرابطة الإسلامية الباكستانية (نواز) الصمت أو تُصدر ردوداً متضاربة، لعلمها بدعم رئيس أركان الجيش، المشير عاصم منير، لهذه الفكرة. يدرك السياسيون وحكام الأقاليم جيداً أن تقسيم باكستان إلى 12 إقليماً أصغر أو أكثر قد يُضعف قدرتهم على تحدي السلطة الفيدرالية، ما يُقوّض مبدأ تفويض السلطة. حيث ستكون الأقاليم الأصغر والأضعف سياسياً أقل قدرة على مقاومة السيطرة الفيدرالية والمصالح الأجنبية، ما يُسهّل عليها الوصول إلى الموارد المحلية وإدارتها دون معارضة تُذكر من الحكومات الإقليمية القوية. تبدو الدوافع الكامنة وراء إشراك الجمهور بعيدة كل البعد عن الصدق؛ بل تبدو وكأنها تهدف إلى الضغط على الخصوم السياسيين، وتقليص دور الشعب إلى مجرد أداة تُستخدم ثم تُهمَل عند انتهاء الحاجة إليها.

لقد فشل شعب باكستان في جني ثمار وجود أربع ولايات، ومن غير المرجّح أن يتحسن حاله بوجود خمس عشرة ولاية ما لم يتمّ تفكيك النظام الفاسد المتجذر واستبدال الخلافة به، التي تُقدم أمثلة تاريخية على الحكم الناجح لأراضٍ شاسعة.

إذن، المشكلة الحقيقية ليست في عدد الولايات، بل في النظام الفاسد الذي فشل مراراً وتكراراً في خدمة الشعب. لا يمكن لأي قدر من إعادة الهيكلة الإدارية أن يُحقق الازدهار ما دامت السلطة والموارد حكراً على نخبة انتهازية. لقد أدار المسلمون لقرون أراضي شاسعة وسكاناً متنوعين. وقد أثبتنا قدرة نموذج الحكم الإسلامي على الحفاظ على الوحدة السياسية، وضمان الإدارة الفعالة، وحماية رفاهية الشعب. ولذلك، تُقدم الخلافة نموذجاً تاريخياً راسخاً للحكم، بدلاً من تقسيم الأرض بلا نهاية لمعالجة إخفاقات النظام الحالي، تحتاج باكستان، شأنها شأن بقية الأمة الإسلامية، إلى نظام قائم على الشريعة الإسلامية.

يجب على المسلمين السعي إلى حلّ جميع شؤونهم وفقاً لأوامر الله تعالى. يقول الله تعالى: ﴿**وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

إخلاق جيهان